العوامل المؤثرة في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الأردنية

د. حسين محمد حسين سمحان
أستاذ مشارك
جامعة الزرقاء، الاردن

أ. خالد محمد التونسي
باحث
جامعة العلوم الإسلامية العالمية

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب إحجام المصارف الإسلامية في الأردن في صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك كأداة من أدوات الاستثمار طويل الأجل، ومن أجل قياس هذا الهدف تم اختبار مجموعة من الفرضيات الفرعية تضمنت العوامل التي يتوقع أنها تؤثر مباشرة في تطبيق هذه الصيغة والتوسع فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم العوامل المؤثرة حجم تطبيق عقد المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية : عدم رغبة المصارف الإسلامية في تحمل المخاطر التشغيلية والائتمانية المتعلقة بهذه الاداة وتفضيل المصارف الإسلامية الاردنية للاستثمار قصير ومتوسط الاجل للحفاظ على مستويات سيولة عالية اضافة إلى عدم كفاية الكوادر اللازمة والقادرة على تطبيق هذه الاداة بنجاح.

وقد أوصى الباحثان بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة التغلب على هذه الاسباب للتوسع في تطبيق صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك عن طريق المشاركة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This study aimed to find out the reasons for the reluctance of Islamic banks in Jordan to participate in the form of "*Musharaka* Muntahia Betamleek" as a tool of long-term investment. In order to measure this target has been set of test hypotheses included sub-factors that are expected to affect it directly in the application of this tool .

The study found that the most important factors affecting the size of the application of this tool in Islamic banks: the unwillingness of Islamic banks in carrying operational risk and credit related to this tool ، the Jordanian Islamic banks prefers short and medium term investments to maintain the levels of high liquidity ،

in addition to the inadequacy of the necessary experience and ability for employees to apply this tool successfully .

The researchers recommended several recommendations including the need to overcome these reasons for expansion in the application this tool by participating in small and medium enterprises.

المقدمة :

تعتبر المشاركة المنتهية بالتمليك من الأساليب العملية المهمة التي تسهم في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية، وهي كذلك تتناسب مع طبيعة تكوين المصارف الإسلامية ومرجعيتها الشرعية إضافة إلى أنها اقل إثارة للجدل من بعض أساليب التمويل والاستثمار الأخرى المستخدمة في هذه المصارف . ورغم ان الاصل زيادة التركيز على استخدام هذه الاداة في المصارف الاسلامية إلا أن هناك مصاعب تحد من زيادة تطبيقها والاعتماد عليها في المصارف الاسلامية .

يحاول الباحثان في هذه الدراسة تحديد أهم العوامل المؤثرة في زيادة او الحد من الاعتماد على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الاسلامية .

أولا : مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في الانتقاد الموجه بشكل عام للمصارف الإسلامية، المتمثل في الاحجام عن الاستثمار في عملياتها لا تثير الجدل من حيث شرعيتها كما هو الحال في المرابحة للأمر بالشراء، لكن عقد المشاركة من ضمن العقود الاستثمارية طويلة الاجل التي تواجه صعوبات ومعوقات عند تطبيقها في هذه المصارف، ودليل ذلك أن هذا النوع من الاستثمار لا يتجاوز 8.9٪ [1] من حجم استثمارات المصارف الاسلامية الاردنية . ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال السؤال التالي :

ما هي أسباب إحجام المصارف الإسلامية الأردنية عن الدخول في عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك ؟.

[1] البلتاجي محمد، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الاسلامية، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الاسلامية، الامارات العربية المتحدة 3-5 سبتمبر، 2005 .

ويتفرع عن هذا السؤال ما يلي :

1- هل يعتبر هدف السيولة الذي تسعى اليه المصارف الإسلامية الأردنية سبباً في إحجام ادارة المصارف الإسلامية عن الدخول في عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك؟.
2- هل يؤثر سعي المصارف الإسلامية الأردنية لتحقيق أرباح سريعة ومضمونة في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في هذه المصارف ؟.
3- هل يؤثر مستوى المخاطر التشغيلية والائتمانية الذي يمكن ان تتعرض له المصارف الاسلامية الاردنية نتيجة الدخول في مشاركات مع العملاء في إحجام هذه المصارف عن الدخول في هذا النوع من التمويل؟
4- هل تؤثر كفاءة الكادر الوظيفي الشرعية والفنية في عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الاسلامية الاردنية؟.

ثانيا أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو السعي نحو تحديد العوامل المؤثرة في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الأردنية، ويمكن القول أن كل عملية استثمارية محاطة بجملة من المتغيرات والعوامل التي إن تغلبنا عليها توصلنا إلى الهدف من الاستثمار .

ثالثا : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أهم العوامل التي تدفع المصارف الإسلامية الاردنية إلى الاحجام عن اسلوب التمويل بالمشاركة . ويمكننا تحديد الأهداف الفرعية التالية لهذه الدراسة:

1- معرفة مدى قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على التوسع في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك لتحقيق مكاسب مالية عالية تفوق ما تحققه من المرابحة لتعزيز موقفها المالي .

2- معرفة مدى تأثير المخاطر الائتمانية والتشغيلية في عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية .

3- تسليط الضوء على مدى قدرة الكادر الوظيفي لمواكبة العمل المصرفي الإسلامي من الناحيتين الشرعية والمصرفية المرتبطة بأحكام الشريعة الاسلامية

رابعا : فرضيات الدراسة :

H01 : لا يؤثر سعي المصارف الإسلامية الأردنية لتحقيق هدف السيولة على حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك.

H02 : لا يؤثر سعي المصارف الإسلامية الأردنية لتحقيق أرباح سريعة ومضمونة في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك.

H03 : لا تؤثر المخاطر الائتمانية والتشغيلية في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية.

H04 : لا يؤثر تأهيل الكادر الوظيفي من حيث معرفته بالأحكام الشرعية والفنية سلبا على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك.

خامسا : منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب الاستبيان الموجه إلى العاملين في المصارف الاسلامية كأداة إحصائية لاختبار الفروض ومدى صحتها من عدمه لتحديد العوامل المؤثرة على المشاركة المنتهية بالتمليك للمصارف الإسلامية الأردنية .

سادسا : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع هذه الدراسة بالموظفين العاملين في المصارف الإسلامية الأردنية البالغ عددهم (2926) خلال العام (2013) على اختلاف أجناسهم، وأعمارهم، ومؤهلاتهم، ومهنتهم وسوف يتم أخذ عينة منتظمة تبلغ (60) فرداً والتي سوف تعتبر عينة الدراسة أي ما يعادل (20) موظف لكل مصرف .

سابعا : الدراسات السابقة

1- دراسة نور الدين عبد الكريم الكواملة (2006)، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة :البنك الاسلامي الأردني نموذجا[2].

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى التكييف الصحيح لهذا العقد ومن ثم استنباط حكمه الشرعي، وخلصت الدراسة أن عقد المشاركة المتناقصة متقلب بين تكييفين شرعيين عقد المضاربة، وشركة عقد،وأن عقد المشاركة المتناقصة إذا توافرت فيه ضوابط وشروط - فيكون خالياً من كل ما أثير حوله من شبهة القرض بفائدة، وشبهة بيع العينة، وشبهة بيع الوفاء، والوعد المضاف إلى المستقبل . كما خلصت الدراسة إلى أن للمشاركة المتناقصة ميزات من أهمها:تحقيق عدالة التوزيع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية بين أفراد المجتمع .

2- دراسة أحمد محي الدين (2004) تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية [3].

هدفت الدراسة إلى تحديد مزايا استخدام صيغ المشاركة والمضاربة في التمويلات الإسلامية ،وتقدير حصتها مع الصيغ الأخرى، وخلصت الدراسة إلى أهمية استخدام هاتين الصيغتين في العمل المصرفي الإسلامي ودورهما التنموي والمنافع التي توفرها للعملاء، وتوصل كذلك الى التناقص التدريجي في تطبيق العمل بهما خاصة لدى المصارف الإسلامية التي تملك الموارد المالية الضخمة .

3- دراسة صلاح المرزوقي (1994) الشركة المنتهية بالتمليك وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية [4].

---

[2] الكواملة، نورالدين عبد الكريم, المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة البنك الاسلامي الآردني نموذجاً لنيل درجة الماجستير جامعة العلوم الاسلامية العالمية ماليزيا،2006.

[3] - احمد محي الدين، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية , ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين،2004 .

تضمنت أهداف الدراسة، بيان مفهوم الشركة المنتهية بالتمليك، وبيان تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، وتم القاء الضوء على تطبيقاتها في المصارف الإسلامية، وبيان مدى مطابقة هذه التطبيقات للأساس النظري، وخلصت الدراسة الى أن المشاركة المنتهية بالتمليك من الناحية التطبيقية تواجه عقبات أهمها مشكلة المخاطر الأخلاقية وعدم ملاءمة بعض القوانين لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وصعوبة توفر المعلومات عن المتعاملين مع المصارف، وكانت أهم التوصيات تتمثل في تبني سياسة التمويل طويل الأجل في المصارف الإسلامية ،لما لهذه السياسة من أثار اقتصادية على ربحية المصارف .

تعقيب على الدراسات السابقة :

اتضح من الدراسات السابقة أنها تتفق في تناول موضوع المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية، ولكنها تفاوتت فيما بينها من حيث تناول موضوع المشاركة المنتهية بالتمليك، حيث هدفت الدراسات السابقة إلى معالجة هذه الصيغة من الجوانب الشرعية ومدى مطابقتها للأحكام الشرعية، وانها خالية من كل ما أثير حولها من شبهة القرض بفائدة، إلى جانب التقلص التدريجي لهذه الصيغة في المصارف الاسلامية، في حين تميزت دراستنا بدراسة مجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتوقع أن تؤثر في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك للتعرف على اهم معوقات تطبيق هذه الاداة في المصارف الاسلامية الاردنية .

المبحث الأول: مفهوم و مزايا المشاركة المنتهية بالتمليك

يشير الباحثون في فقه المعاملات الإسلامية المعاصرة إلى أن أول دراسة نظرية لموضوع المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)، كانت للدكتور سامي حسن أحمد حمُّود في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في جامعة القاهرة، في عام 1976 [5].

---

[4] صلاح المرزوقي ،الشركة المنتهية بالتمليك وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية , رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك الاردن 1994

[5] الكواملة نور الدين عبد الكريم : المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الاسلامي، طبعة الاولى، عمان دار النقاش، 2008 ،ص27-28 .

أما من الناحية العملية فقد ذكر الدكتور محمد عثمان شبير أن المشاركة المتناقصة قد طبقت لأول مرة في جمهورية مصر العربية [6]، ثم بدأت المصارف الإسلامية الأخرى في الأقطار العربية والإسلامية، باستخدام هذا الأسلوب الاستثماري، واستخدمه البنك الإسلامي الأردني في المشاريع العقارية، والمستشفيات، وكليات المجتمع، وغيرها [7].

أولا : مفهوم المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)

المشاركة في اللغة : صيغة مبالغة على وزن مفاعلة، تدل على تعدد الأطراف، وهي مشتقة من الفعل شَرك، والشَّرك : حبائلُ الصَّائد، وما ينصب للطَّير والشَّركة : مخالطة الشريكين، و اشتركنا بمعنى تشاركنا، و قد اشترك الرجلان و شارك أحدهما الأخر [8].

وأما المشاركة في الاصطلاح فقد ورد فيها جملة من التعريفات من اهمها :

1- شركة بين طرفين أو أكثر في مشروع ذي منفعة مادية، يتعهد فيها أحد الأطرف بشراء حصة البقية سواء كان شراء من حصة الطرف المشتري في الدخل أم من موارد أخرى [9].

2- أوهي أتفاق بين طرفين أو أكثر على أساس اشتراكهما في رأس مال معلوم تنتقل بمقتضاه حصة أحدهما الى الأخر تدريجيا حتى تؤول ملكية هذه الشركة كاملة اليه بشروط مخصوصة [10].

ثانيا : مزايا المشاركة المنتهية بالتمليك

تتميز المشارة المنتهية بالتمليك بما يلي [11]:

---

[6] شبير محمد عثمان : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي، طبعة الاولى، عمان، دار النقاش، 1996، ص293 .

[7] الكواملة نورالدين عبد الكريم، نفس مرجع، ص 28 .

[8] أبن المنظور، لسان العرب، 7/ 99-101، مادة (شرك)، والزبيدي، تاج العروس 1/ 6728، مادة (شرك) .

[9] هذا التعريف ورد في قرارات مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة عشرة، مسقط، 2004 .

[10] عريبات وائل: المصارف الاسلامية والمؤسسات الاقتصادية – النظرية – والتطبيق، الطبعة الاولى، عمان، دار الثقافة، 2006 م ،ص 35 .

1- يعمل التمويل بالمشاركة المتناقصة على تأهيل الكفاءات الادارية التي تستطيع إقامة المشروعات وإدارتها .

2- يمتاز التمويل بالمشاركة المتناقصة بأنه أكثر ضماناً لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة، وهذا يزيد من قدرة المنشآت الصغيرة على التقدم والنمو ويقلل من احتمالات فشلها.

3- يساهم التمويل بالمشاركة المتناقصة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة التي تقوم مشاريعها عليها، وذلك عن طريق تأسيس المشروعات الإنتاجية التي تنتج منتجات بديلة عن المنتجات المستوردة.

4- تتفادى صيغة المشاركة المتناقصة مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر السلع الدولية، كما أنها عرضة لمخاطر انخفاض أسعار العملات من صيغة المرابحة.

5- تساهم المشاركة المتناقصة في تحريك الموارد خارج الجهاز المصرفي، إذ غن نصيب العميل لا يحسب ضمن السقف الائتماني .

6- تمتاز صيغة المشاركة المتناقصة بخلوها من شبهة الربا، مما يؤهلها لتكون البديل الأمثل لنظام التمويل غير الإسلامي .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في المشاركة المنتهية بالتمليك

تتأثر عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الاسلامية بعدد من العوامل اهمها ما يلي :

أولا : طبيعة الحسابات الاستثمارية ومتطلبات السيولة :

يتطلب التمويل بصيغ المشاركة المنتهية بالتمليك، الأموال ذات الطابع طويل الآجل، ذلك بأن المشاريع الاستثمارية لا تؤتي أكلها ضمن فترات قصيرة دون السنة،

---

[11] انظر : محمود الوادي، حسن سمحان، المصارف الإسلامية، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط3، دار المسيرة، عمان 2012 . واحمد محي الدين، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابته في تمويلات المصرفية،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين 3-4 أكتوبر ،2004 .

وبالتالي فان التمويل بهذه الصيغ يتطلب أموالا طويلة الأجل (حسابات استثمارية طويلة الاجل) ليتمكن المصرف الإسلامي من توجيه استثماراته نحو مثل هذه المشاريع .

من ناحية أخرى فان تنوع الاستثمارات واختلاف آجالها يحافظ غلى الاستخدام الامثل للسيولة النقدية المتوفرة لدي البنك . ويقلل من المخاطر، مما يؤدي الى زيادة المعدل الاجمالي للاستثمارات وبذلك تزيد مساهمة المصرف الاسلامي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة وأنه يعتمد على صيغ مختلفة الآجال منها المشاركة المتناقصة والتي تمنحه القدرة على التنوع في الآجال والمحافظة على مستوى السيولة النقدية بينما يؤدي تركيز المشروعات الاستثمارية في مجال معين الى تذبذب في السيولة حيث لا يتم تعويض العجز النقدي الناتج من مشروع معين من الفائض النقدي الناتج من مشروع أخر [12] .

ثانيا : طبيعة السياسة الاستثمارية

اتجهت المصارف الإسلامية إلى الأسلوب التجاري قصير الأجل بحثا عن السيولة والربحية، وقد اتضح أن تفضيل غالبية المصارف الإسلامية لأسلوب المرابحة، واتجاهها للاعتماد عليه بصورة أساسية لتوظيف مواردها، يرجع بصفة رئيسية إلى اتفاق هذا الأسلوب مع نمط العلاقات القائمة في البنوك التقليدية التي تتمثل في الاقتراض والإقراض. وإذا كانت نسبة الاستثمارات الأخرى تعكس مدى ما تتصف به هذه الصيغة من ضآلة وهامشية في المصارف الإسلامية، فإن هذا يبرزالتناقض بين ما توصلت إليه حركة التنظير الأولى لفكرة المصارف الإسلامية التي ترى أن الأساليب المعتمدة على المشاركة المتناقصة، تمثل الصيغة الأساسية الأكثر ملائمة لتوظيف مواردها المالية. ويمكن إرجاع تدني نسبة الاستثمارات طويلة الأجل ومنها المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية إلى أن أصحاب الأموال يميلون نحو تفضيل عامل الضمان لأموالهم، دون الاستعداد للمشاركة في الربح، والخسارة ويحرصون على الحصول على عائد لايقل عن فوائد المصارف التقليدية لمودعيها مع رغباتهم في توافر

[12] رايس حدة :دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة ،الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، مصر 2009، ص ص 281-282 .

التوسع في سحب هذه الأموال بسهولة في أي وقت يريدونه وفي آجال قصيرة، متجاهلين الدور الاستثماري للمصارف الإسلامية [13].

ثالثا : المخاطر الائتمانية والتشغيلية للمشاركة المنتهية بالتمليك

1- موضع المخاطر الائتمانية :

تشير المخاطر إلى الوضع الذي تواجه فيه احتمالين كليهما قابل للوقوع خسارة رأس المال و/ أو عدم إعادة رأس المال والأرباح عندما يدير العميل الشركة، والمخاطرة الائتمانية هي احتمال عدم استرداد الدين من المدين. ومن أهم أنواع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المشاركة المتناقصة في المصارف الاسلامية هي المماطلة في سداد الديون من قبل مديني المشروع، أو عندما لا يقوم الطرف الآخر (العميل) بدفع نصيب المصرف من الأرباح المستحقة إضافة إلى ذلك فان هذه الأرباح لا تحدد مسبقاْ، ومن ناحية أخرى صعوبة تحديد الفترة التي يكون المصرف الإسلامي قد استرد في نهايتها ثمن الأصل من شريكه، وحتى يكون عقد المشاركة المتناقصة فاعلا في المصارف الإسلامية لا بد وأن يكون مؤقتا بفترة زمنية، وهذا يصعب تحديده [14].

2- **موضع المخاطر التشغيلية :**

تعد الخبرة في المشاريع المراد الاستثمار فيها من أهم متطلبات نجاحها، فعدم توفر الخبرة الكافية للعملاء الحاصلين على تمويلات بصيغ المشاركة المنتهية بالتمليك في أساليب وطرق العمل في المشاريع، والخبرة والمهارة في تسويق منتجات المشروع، تؤدي إلى مخاطر كبيرة في المشروع تتمثل في انخفاض العائد ،وقد يؤدي إلى انهيار المشروع.

من جانب أخر يتطلب التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك عملية إشراف ومتابعة للمشاريع الممولة وتوفير كوادر فنية مختصة في نشاط كل مشاركة لتقويمها ،مما يؤدي إلى

---

[13] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادىء الإرشادية لإدارة المخاطر ،للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ،15 مارس ،2005 .

[14] الابجي، كوثر عبد الفتاح، محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية ،الإمارات العربية للنشر،دبي، ط1،1996، ص 203 .

زيادة تكاليف التمويل المقدم بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك ،خاصة إذا كانت المشاريع الممولة متواجدة في أماكن بعيدة عن المصرف [15] .

رابعا: الكادر الوظيفي وعلاقته بالمشاركة المنتهية بالتمليك

إن للمصارف الإسلامية طبيعة خاصة تحكمها وتميزها عن غيرها من المصارف ولهذا يتطلب النموذج التمويلي فيها إلى مجموعة من العاملين ذوي خصائص وصفات وإمكانيات ملائمة وقادرة على القيام بمطالبه والتمتع بالقدرة على تقييم العملاء الراغبين في الحصول على تمويل المشاركة المتناقصة وتحديد مدى ملاءمة هؤلاء العملاء لمشاركة المصرف.

التمويل بصيغ المشاركة المنتهية بالتمليك يحتاج إلى كوادر بشرية من نوع خاص، إذ أنه بحاجة إلى متابعة دائمة ودراية جيدة بكافة الاعتبارات الاقتصادية التي تتعلق بهذه الصيغة، فإن تعثر عملية المشاركة يعد مؤشراً لعدم كفاءة الموظفين العاملين في قسم التمويل.

المبحث الثالث: تطبيقات عقد المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الأردنية

أولا : تطبيقات عقد المشاركة المنتهة بالتمليك في البنك العربي الإسلامي

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء في الثاني من شوال عام 1418 هجرية، الموافق التاسع من شباط عام 1998م، واليوم يعد البنك العربي الإسلامي الدولي واحد من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن والمنطقة .

[15] العالقي، عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، 2000، ص 396 .

صيغ الاستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي

البند/ السنة	2009	2010	2011	2012
تمويل المرابحة	**209، 069، 266**	**235، 090و632**	**260، 665، 921**	**300، 262، 662**
المضاربة	**3، 511، 178**	**7، 416، 717**	**3، 853، 146**	**3، 353، 765**
الاستصناع	**5، 561، 435**	**6، 726، 972**	**7، 184، 531**	**8، 882، 388**
المشاركة	**42، 239**	**31، 999**	**22، 292**	**14، 506**
الاجارة	**78، 942، 297**	**120، 106، 427**	**190، 611، 472**	**251، 536، 917**
المشاركة المتناقصة	0	0	0	0
المجموع	**97، 126، 415**	**766517205**	**462337362**	**564050238**

التقارير السنوية للبنك العربي الاسلامي الدولي2010 فقرة 3،4،5 .

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
تمويل المرابحة	**84 ،70٪**	**84 ،82 ٪**	**38 ،56٪**	**23 ،53٪**
المضاربة	**18 ،1٪**	**96 ،0٪**	**83 ،0٪**	**59 ،0٪**
الاستصناع	**87 ،1٪**	**87 ،0 ٪**	**55 ،1٪**	**57 ،1٪**
المشاركة	014 ،0٪	**004 ،0٪**	**004 ،0٪**	**002 ،0٪**
الاجارة	**56 ،26٪**	**66 ،15٪**	**22 ،41٪**	**59 ،44٪**
المشاركة المتناقصة	0 ٪	0 ٪	0 ٪	0 ٪
المجموع	100٪	100٪	100٪	100٪

الأهمية النسبية للمشاركة المنتهية بالتمليك في البنك العربي الإسلامي الدولي

يتضح من الجدول أن الأهمية النسبية للمشاركة المنتهية بالتمليك في البنك العربي الإسلامي الدولي تساوي الصفر، مما يدل على عدم توجه البنك الى هذه الصيغة وعدم اشراكها مع الصيغ الأخرى في الأهمية .

ثانيا : تطبيقات عقد المشاركة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني

شركة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار المساهمة المحدودة، تأسست هذه الشركة بالاستناد إلى قانون البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار المؤقت رقم13/ 78 وقد ألغي هذا القانون بموجب قانون البنوك رقم 28 سنة 2000م .

صيغ الاستثمار في البنك الإسلامي الأردني

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
تمويل المرابحة		201.183 ،429	456، 102، 599	846، 845، 180
المضاربة		0	0	0
الاستصناع		0	0	0
المشاركة		659 ،231	609 ،188	659 ،681
الاجارة المنتهية بالتمليك		668 ،539 ،168	222، 921، 648	045 ،454 ،272
المشاركة المتناقصة		050 ،725 ،15	442 ،990 ،17	572 ،182 ،20
المرابحات الدولية		875 ،293	443 ،172	443 ،252 ،29
المجموع		**613991434**	**697375742**	**1169415899**

المصدر التقارير السنوية للبنك الاسلامي الاردني

الأهمية النسبية للمشاركة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
تمويل المرابحة		90 ،69٪	40 ،65٪	72، 41٪
المضاربة		0	0	0
الاستصناع		0	0	0
المشاركة		03 ،0٪	002 ،0٪	٪0.005
الاجارة المنتهية بالتمليك		44 ،27٪	96 ،31٪	٪23.29
المشاركة المتناقصة		56 ،2٪	57 ،2٪	1، 72٪
المرابحات الدولية		004 ،0٪	002 ،0٪	2، 501٪
المجموع		**613991434**	**697375742**	**1169415899**

كانت الأهمية النسبية للمشاركة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني إلى مجموع صيغ تمويل الاستثماري تتراوح ما بين 2، 65٪ من عام 2010 الى عام 2011، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي في عام 2011 ووصلت الى 1، 72٪، وهي نسبة متواضعة تدل على عدم توجه البنك لهذه الصيغة.

ثالثا : تطبيقات عقد المشاركة المنتهية بالتمليك في بنك الأردن دبي الإسلامي

تأسس بنك الأردن دبي الإسلامي عام 2007 بعد شراء بنك الانماء الصناعي بهدف تحويله واعادة هيكلته ليصبح بنكا إسلاميا .

صيغ التمويل في بنك الأردن دبي الإسلامي

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
تمويل المرابحة	–	65، 446، 921	150، 122، 200	846، 845، 180
المضاربة	–	0	0	0
الاستصناع	–	0	0	0
المشاركة	–	0	0	0
الاجارة المنتهية بالتمليك	–	3، 193، 995	1، 203، 665	497، 658
المشاركة المتناقصة	–	0	0	0
المرابحات الدولية	–	43، 598، 206	50، 371، 375	61، 600، 651
المجموع		**112239122**	**201697240**	**908943489**

التقارير السنوية لبنك الاردن دبي الاسلامي

الأهمية النسبية للمشاركة المنتهية بالتمليك في بنك الأردن دبي الإسلامي

البند / السنة	2009	2010	2011	2012
تمويل المرابحة	–	31 ،58%	42 ،74%	16 ،93%
المضاربة	–	0	0	0
الاستصناع	–	0	0	0
المشاركة	–	0	0	0
الاجارة المنتهية بالتمليك	–	84 ،2%	05 ،0%	005 ،0%
المشاركة المتناقصة	–	0	0	0
المرابحات الدولية	–	84 ،38%	97 ،24%	77 ،67%
المجموع		**112239122**	**201697240**	**908943489**

يتضح من الجدول السابق أن الأهمية النسبية إلى المشاركة المتناقصة في بنك الأردن دبي الإسلامي تساوي الصفر، مما يدل على عدم توجه البنك لهذه الصيغة.

اختبار فرضيات الدراسة :

أولا: اختبار الفرضيات

1- اختبار ملاءمة النموذج:

النسبة التي يحتكم اليها في اطلاق الحكم (5٪) باستخدام T الجدولية، وذلك من خلال مقارنة T الجدولية، مع T المحسوبة وسيتم رفض احدى الفرضيتين التاليتين وفق قاعدة أتخاد القرارات التي تنتج ذلك :

H0 : لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

H1 : يوجد أثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

وقاعدة أتخاد القرار المعتمدة في الحكم على مخرجات التحليل الأحصائي :-

إذا كانت sig T المحسوبة ، > 5% يتم قبول H0
إذا كانت sig T المحسوبة < 5% يتم قبول H1

أ-اختبار الفرضية الاولى :

H0 : لا يؤثر سعي المصارف الإسلامية لتحقيق هدف السيولة على حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك.

H1 : يؤثر سعي المصارف الإسلامية لتحقيق هدف السيولة على حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك .

متوسطات الإجابات على الاسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يمتلك المصرف موارد مالية ملائمة للاستثمار في الصيغ المتوسطة والطويلة ومنها المشاركة المنتهية بالتمليك .	3، 8636	0، 79507
2	تشكل متطلبات الاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة	3، 3182	0، 93443

	عائقا أمام توافر الموارد المالية للازمة لتوسع في تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك .		
3	يودي تركيز المصارف الاسلامية على العمليات القصيرة الاجل الى استنزاف السيولة وعدم القدرة على تطبيق المشاركة المنتهية بالتمليك	2، 7045	1، 06822
4	تشكل نسبة السيولة في حسابات الاستثمار قصير الاجل من قبل المودعين نسبة عالية مما يؤدي الى عدم القدرة في التوسع في المشاركة المنتهية بالتمليك	3، 0227	1، 10997
	المجموع	3، 37	

بما أن المتوسطات الحسابية للإجابات والبالغ (3، 37) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) الذي نقارن به الإجابات فان ذلك يعني أن هناك اتفاقاْ لدى المجيبين على الاسئلة المتعلقة بتوفر الامكانيات المالية للمصارف الإسلامية الأردنية .

اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية العدمية
2، 171	2، 016	رفض

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية . والقيمة المعنوية اقل من 0، 05، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل البديلة (H1) التي تقول بان سعي المصارف الإسلامية الاردنية لتحقيق هدف السيولة يؤثر على حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في هذه المصارف.

ب– اختبار الفرضية الثانية :

H0 : **لا يؤثر سعي المصارف الإسلامية الاردنية لتحقيق أرباح سريعة ومضمونة في الاحجام عن عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك .**

H1 : **يؤثر سعي المصارف الإسلامية الاردنية لتحقيق أرباح سريعة ومضمونة في الاحجام عن عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك .**

متوسطات الاجابات على الاسئلة المتعلقة بالفرضية الثانية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يطبق المصرف عقد المشاركة المنتهية بالتمليك في العمليات الاستثمارية ذات المدد الزمنية المختلفة بهدف زيادة الأرباح	3.500	0، 87604
2	تتصف السياسة التمويلية التي تتبعها المصرف لتحقيق مكاسب عالية في أقل مدة زمنية مما يؤثر على عقد المشاركة المنتهية بالتمليك	3، 500	0، 87604
3	تشكل متطلبات الاحتفاظ بالسيولة عائقاً أمام حجم المكاسب المالية مما يؤثر على عقد المشاركة المنتهية بالتمليك	2، 9318	1، 14927
4	تهتم الادارة العليا بتوظيف السيولة في أقل مدة ممكنة لتحقيق أرباح سريعة مما يؤثر على عقد المشاركة المنتهية بالتمليك	3، 2273	1، 19813
	المجموع	3، 21	

بما أن المتوسطات الحسابية للإجابات والبالغ (3، 21) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) الذي نقارن به الإجابات فان ذلك يعني أن هناك اتفاقاً لدى المجيبين على الاسئلة المتعلقة بطبيعة السياسة الاستثمارية للمصارف الإسلامية الأردنية .

اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	نتجة الفرضية العدمية
2، 688	2، 0167	رفض

نجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية . والقيمة المعنوية اقل من 0، 05، فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل البديلة (H1) التي تقول **بان سعي المصارف الإسلامية الاردنية لتحقيق أرباح سريعة ومضمونة يؤثر في الاحجام عن عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك** .

ج- اختبار الفرضية الثالثة :

H0 : لا تؤثر المخاطر الائتمانية والتشغيلية في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الاردنية .

H1 : تؤثر المخاطر الائتمانية والتشغيلية في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الاردنية .

متوسطات الاجابات على الاسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدم وجود بيانات تاريخية عندما يتولى العميل إدارة المشروع يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الاستثمار	3، 40	1، 041
2	توفر الادارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية والذي يكون قادراً على اتمام أنشطة المشاركة بمعايير متناسقة مع سياسات المصرف	3، 68	0، 739
3	توفر الادارة العليا الكادر البشري المؤهل وذو الخبرة الكافية والذي يكون قادراً على اتمام أنشطة المشاركة بمعايير متناسقة مع سياسات المصرف	3، 65	0، 805
4	صعوبة متابعة مشاريع المشاركة المنتهية بالتمليك من خلال كادر البنك يكون سبب الاحجام في هذه الصيغة .	4، 09	0، 709
	المجموع	4، 57	

بما أن المتوسطات الحسابية للإجابات والبالغ (4، 57) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) الذي نقارن به الاجابات فان ذلك يعني أن هناك اتفاقاً لدى المجيبين على الاسئلة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية للمصارف الإسلامية الأردنية .

اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	نتجة الفرضية العدمية
9، 163	2، 0167	رفض

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية . والقيمة المعنوية اقل من 0، 05، فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل البديلة (H1) التي تقول بان المخاطر الائتمانية والتشغيلية تؤثر في حجم عمليات المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الاردنية.

د- اختبار الفرضية الرابعة :

H0 : **لا يؤثر تأهيل الكادر الوظيفي من حيث معرفته بالأحكام الشرعية والفنية سلباً على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الاردنية .**

H1 : **يؤثر تأهيل الكادر الوظيفي من حيث معرفته بالأحكام الشرعية والفنية سلباً على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الاردنية .**

متوسطات الاجابات على الاسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوجد لدي المصرف عدد كاف من الموظفين المؤهلين للعمل في صيغة عقد المشاركة المنتهية بالتمليك	4، 13	0، 765
2	تتمتع الكوادر البشرية المنفذة لطبيعة العمل	4، 068	0، 759

	بالمشاركات الاستثمارية بالمؤهلات العلمية والعملية الملائمة لطبيعة العمل		
3	يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية منتظمة لرفع كفاءة العاملين في مجال تمويل الاستثمار بالمشاركة.	4، 068	0، 97403
4	تعتمد الادارة العليا على المؤهلين في المستويات الادارية المختلفة لتنفيد عقود المشاركة المنتهية بالتمليك .	3.954	0، 888
	المجموع	4، 77	

بما أن المتوسطات الحسابية للإجابات والبالغ (4، 77) وهو أكبر من الوسط الفرضي (3) الذي نقارن به الإجابات فان ذلك يعني أن هناك اتفاقاْ لدى المجيبين على الاسئلة المتعلقة بالكادر الوظيفي للمصارف الإسلامية الأردنية .

اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	نتيجة الفرضية العدمية
9، 777	2، 0167	رفض

نلاحظ أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية . والقيمة المعنوية اقل من 0، 05، فاننا نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل البديلة (H1) التي تقول بان تأهيل الكادر الوظيفي من حيث المعرفة بالأحكام الشرعية والفنية يؤثر سلباْ على صيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية الاردنية .

النتائج والتوصيات:

توصل الباحثان من خلال هذا البحث إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي :

1. يعتبر سعي المصارف الإسلامية إلى المحافظة على سيولة عالية وتحقيق الارباح والتركيز على الاستثمار قصير الاجل وعدم الرغبة في تحمل المخاطر الائتمانية والتشغيلية سببا في إحجام هذه المصارف عن الدخول في عمليات مشاركة متناقصة مع

العملاء مما أدى إلى تضاؤل هذه الاداة في المصارف الإسلامية الاردنية إلى درجة الاختفاء في بعض المصارف.

2. كما أن عدم وجود الكوادر الكافية والمؤهلة من النواحي الفنية والشرعية يعتبر أحد أسباب أحجام المصارف الإسلامية الاردنية عن الاستثمار في هذه الاداة المربحة. فالاعتماد على الكوادر الوظيفية ذات خلفية ربوية يؤدي إلى انفصام بين النظرية والتطبيق في عمل المصارف الإسلامية مما يؤثر سلباً على عملها .

3. انحسار استغلال السيولة لدى المصارف الإسلامية في صيغ محددة ومنها المرابحة بصورة كبيرة أثر سلباً على حجم تمويل المشاركة في هذه المصارف.

4. اتجهت المصارف الإسلامية الاردنية إلى الأسلوب التجاري قصير الآجل بحثا عن السيولة والربحية الذي تعتمد عليه بصورة أساسية لتوظيف مواردها .

كما يوصي الباحثان بما يلي:

1. استغلال السيولة الفائضة في مشاريع المشاركة المنتهية بالتمليك ذات مدد متوسطة في صورة مشاريع صغيرة أو متوسطة، وأحداث توازن للسيولة ما بين الموارد والاستخدامات.

2. من المعروف أن المصارف الإسلامية تتعرض إلى المخاطر الائتمانية و التشغيلية بصورة أكبر من البنوك التقليدية بسبب طبيعة العقود، وتتعرض لمخاطر إضافية نتيجة التركيز على صيغ محددة، ولهذا يتطلب منها تنويع استثماراتها واختلاف أجالها لتخفيض درجة المخاطر، وهذا يتطلب تنويع المحفظة الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية الاردنية بإضافة تمويل المشاركة إلى هذه المحفظة بشكل أكبر.

3. الاهتمام بتدريب الكادر الوظيفي بما يتوافق مع طبيعة العقود الاستثمار الإسلامية واستقطاب خريجي الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية وتعيينهم، وتمكينهم من التدرج في سلم الوظائف لاجتياز عملية ارث العمل المصرفي التقليدي ولتمكينهم من فهم عمليات المشاركة وكيفية دراستها ومتابعتها لضمان نجاحها وتخفيض مخاطرها.

4. العمل على اقناع ادارات المصارف الإسلامية بضرورة تفعيل اداة المشاركة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي تعيد المصارف الإسلامية إلى الطريق السليم و التأكيد على طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تستطيع تحمل مخاطر المشاركة بسبب مشاركة اصحاب الحسابات الاستثمارية لهذه المصارف في تلك المخاطر مما سيؤدي إلى تفعيل المشاركة المتناقصة كأداة استثمارية مهمة في هذه المصارف.

المراجع:

1- **الكواملة** نور الدين عبد الكريم : المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الاسلامي، طبعة الاولى، عمان دار النقاش، 2008 .

2- **البلتاجي** محمد، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الاسلامية، ندوة ترشيد مسيرة البنوك الاسلامية، الامارات العربية المتحدة 3-5 سبتمبر، 2005 .

3- **الابجي**،كوثر عبدالفتاح، محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية ،الامارات العربية للنشر ،دبي، ط1 1996،

4-أبن المنظور، لسان العرب، 7/ 99-101، مادة (شرك)، والزبيدي، تاج العروس 1/ 6728، مادة (شرك) .5

5- **المريزي** محمد رامز : بعض المخالفات الشرعية في استثمارات البنك الاسلامي الأردني والحلول الشرعية لهذه المعاملات،طبعة الاولى، عمان، مكتبة أفنان، 2000 م

6- **الزحلي** وهبة مصطفى : المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة، مجلة الوعي الاسلامي، العدد رقم 449، دولة الكويت، شهر 3 – السنة 2004 م .

7- **الاسلامبولي** أحمد محمد : حوار الاربعاء الاسبوعي موضوع الحوار "المدين المماطل ... حل شرعي مقترح، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، 25/ 10 / 2000 م .

8-**أشرف** محمود،حلول أزمة الاستثمار في البنوك الاسلامية / Islam on Line . net

9- **أشرف** محمود، أرمة الموارد البشرية في البنوك الاسلامية Islam on Line . net

10-احمد محي الدين ،،تطبيق المضاربة والمشاركة الثابة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين،2004

11- صلاح المرزوقي ،الشركة المنتهية بالتمليك وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، لنيل درجة الماجستير جامعة اليرموك الاردن1994 .

12-عربيات وائل : المصارف الاسلامية والمؤسسات الاقتصادية – النظرية – والتطبيق، الطبعة الاولى، عمان، دار الثقافة، 2006 م، .

13-**شندي** أسماعيل، المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) في العمل المصرفي الإسلامي – التأصيل والضبط ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك،2009.

14- **محمود الوادين، حسين سمحان**، المصارف الإسلامية- الآسس النظرية والتطبيقات العملية، ط2 ،دار المسيرة، عمان 2008 .

15-رايس حدة :دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة ،الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، مصر 2009.

16-Bendjilali، B ، khan & ،(1995) . T، Economies of Diminishing Musharakah Jeddah ; Islamic Research and Training Institute (IRTL) Research paper NO .31.

مراجع أخرى:

17- قرارات وتوصيات مؤتمر المصرف الاسلامي الأول، دبي، 2002 م، فتوي رقم (01) ،

18- قرارات مجمع الفقه الاسلامي : الدورة الخامسة عشرة، مسقط، 2004 .

19- مجلس الخدمات المالية الاسلامية، المبادي الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التامين) التي تقدم خدمات مالية اسلامية، مسودة قانون رقم 1، 15 مارس 2005